

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية امس على المداولة الاولى لقانون الخطة السنوية الثانية، كما اقر المداولة الثانية لقانون حماية المنافسة وأحاله الى الحكومة. وأرجأ المجلس التصويت على المداولة الثانية لمشروع المدينة الطبية بعد ان طلب مقرر اللجنة الصحية احالة التعديلات المقدمة الى اللجنة لمناقشتها مع الوزير. واجل المجلس كذلك تكليف لجنة المرافق العامة بالتحقيق في قضية اقلاع الطيار الكويتي بطائرة من دون وجود حماية أمنية. ووافق المجلس على انشاء وتأسيس محفظة (صندوق) لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصة في مداولته الثانية وأحاله الى الحكومة برأسمال لا يقل عن 50 مليون دينار، على ان يكون الطالب كويتي الجنسية او من ام كويتية. كذلك وافق المجلس على 5 رسائل واردة وهي: اقتراح النائب لاري بتأجيل البت في استقالة القلاف لمدة اسبوعين من لجنة الشكاوى ورسالة من رئيس اللجنة المالية بتكليفها بمواصله متابعتها لديوان الخدمة المدنية في دراسته لموضوع الكوادر، ووافق المجلس على احالة مشروع انشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية الى لجنة المرافق للاختصاص، كما وافق المجلس على تكليف اللجنة التعليمية بمناقشة وزير التربية في مواضيع منها تراكم الوظائف الاشرافية وعدم وجود شواغر وقرار تحديد الطلبة الدارسين في الجامعات الخاصة خارج الكويت بعدد 50 طالبا وتفعيل مادة القرآن الكريم في المراحل الدراسية، وفيما يلي التفاصيل:

كتب: حسين الرمضان - سامح عبد الحفيظ - ماضي الهاجري - رشيد الفهم

50 مليون دينار للطلبة الدارسين على نفقتهم



الرئيس أحمد السعدون على المنصة ويجواره د.نايف الجرف ود.جمعان الحريش وبدر الداوم (متين غوزال)



عبداللطيف العميري



فلاح الصواغ متحدثا



علي الدقباسي



محمد الخليفة



حوار بين أحمد مطيع ومناور ذياب وبدر الداوم ونايف المرداس والصيفي مبارك

افتتح رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الجلسة العادية العلنية أمس الثلاثاء الساعة التاسعة والنصف بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتززين والغائبين عن الجلسة السابقة دون إذن أو إخطار.

بند التصديق على المضابط
● أحمد السعدون: وزعت مع الجلسة المضابط 1296 أ، ب، ج هل هناك ملاحظات؟

● مزروق الغانم: المادة 102 من اللائحة السابقة تقول: يناقش المجلس المشروع مادة مادة بينما اللائحة الجديدة الغت هذه المادة أي لا تناقش المشروع مادة مادة وهو غير لائق فأرجو تصحيح هذا الإجراء.

● أحمد السعدون: المادة تقول انه لايد ان تتلى المواد مادة مادة من المشروع الأصلي ومذكرته التفسيرية إذا تريدون الالتزام باللائحة فساقبل ذلك.

● عبد الحميد ششتي: منذ أول جلسة نحن نرحل موضوع الرد على الخطاب الأميري وهذا به كسر للعرف البرلماني السابق وهذه تحية لسمو الأمير في الرد على خطابه. ● أحمد السعدون: سننتقل اليوم في التصويت على المداولة الأولى وصادق المجلس على المضابط.

كشف الرسائل

1 رسالة واردة من حسين القلاف يتقدم باستقالته من لجنة العراض والشكاوى.

2 رسالة من رئيس لجنة المالية يطلب تكليفا من قبل المجلس بمواصله متابعتها لديوان الخدمة المدنية ومناقشتها فيما انتهى اليه في دراسته لهذه الكوادر حتى تتمكن اللجنة من إيجاد الحلول السلمية التي تحقق المساواة للموظفين.

3 رسالة من رئيس اللجنة المالية يطلب من اللجان الأخرى عند مناقشتها لأي مقترح باقتناص يدخل في اختصاصها ويتضمن تأسيس شركات عامة أو يتعلق بالخطة الإنمائية للدولة مما يدخل في اختصاص اللجنة المالية، أن تشكل له لجنة مشتركة من اللجنة الأصلية والمالية.

4 رسالة من رئيس اللجنة الصحية يعلم المجلس بأنه تمت إحالة مشروع إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية ويطلب إحالته الى لجنة المرافق للاختصاص.

5 رسالة من رئيس اللجنة التعليمية يطلب مناقشة بعض المواضيع مع وزير التربية ومنها تراكم الوظائف الاشرافية الطلبة الدارسين في الجامعات الخاصة خارج الكويت بعدد 50 طالبا وتفعيل مادة القرآن الكريم في المراحل الدراسية.

● علي العمير: ان مسالة هيئة سلامة الأغذية من المسائل المهمة في حياة الإنسان ولا بد ان يكون لدينا هيئة عامة تعنى بشؤون الأغذية ورقابتها وسلامتها، بعض التقارير حول الأغذية الفاسدة هي إنذار خطير للجميع لتتخذ سريعا لإقرار هذا القانون، القضية تتعلق بصحة المواطن، والتقارير تشير الى ان 90% من أسباب فساد الأغذية هو جشع التجار، ومازالت الأجهزة تستخدم وسائل بدائية للحكم على عدم صلاحية الأغذية، والتجارة كل يوم تلتف أطنانا من الأغذية ويقدر بخمس الكمية والباقي يدخل بطوننا، نتمنى ان يأخذ هذا الموضوع الأولوية والا يظل أو تتقاذفه اللجان.

● علي الدقباسي: الحكومة الموقرة أين طلباتها، أين برامجكم في قضية اللحوم الفاسدة التي دخلت بطون الناس؟! من ادخل اللحم الفاسد من المسؤول عن مشرف ونفوق الأسماء؟ كلها قضايا تتعلق بصحة الإنسان، الحكومة ليست لديها رؤية في هذه الأمور، ومبادرات للذواء الفاسد ومكافحته، الألفت للنظر ان كل هذه الطلبات نيابية، فإين شعارات الحكومة في حماية الإنسان والمواطن، أين مستشاروكم؟! ● د.علي العمير: نحن لن نذهب

العمير: 90% من أسباب فساد الأغذية وانتشارها هو جشع التجار

الدقباسي: أين برامج الحكومة ومخططاتها في مكافحة دخول الأغذية الفاسدة إلى البلاد؟

العميري: لا بد من الرقابة على المسؤولين ولا نعطيهم "الخيط والمخيط"

دشتي: على الحكومة أن تحكم رقابتها الشديدة على السموم التي تدخل بطون المواطنين

العنجري: ضرورة وجود إصلاحات اقتصادية وإلا فستتكرر الإضرابات

الجويهل: عدم رفع الحصانة عني من قبل "التشريعية" دليل على تخبط اللجنة ورئيسها

الفضل: اللجنة لها الحكم على الكيدية السياسية فقط وهي تعطي لنفسها حقوقاً قضائية

وقانون البلدية، وهي تعتبر قضايا أمن دولة.
● أحمد لاري: الرسالة الأولى حول استقالة الأخ حسين القلاف، فأصالح ذات البين أفضل، واقترح تأجيل البت في الاستقالة لمدة اسبوعين ونفوضي لاحتواء هذه الرسالة واقناعه بالعدول عن استقالته، ونؤكد على تكليف اللجنة المالية، ضروري لأن الكوادر والزيادات مهمة، والرسالة الخالصة وتأسيس الشركات والأمر المرتبطة بالخطة والمرتبطة بالكلفة المالية فنرجو الرجوع للجنة ذات الاختصاص، ورسالة التعليمية مهمة والمواضيع المطلوب مناقشتها مهمة.
● عبد الحميد ششتي: أرجو تأجيل البت في استقالة القلاف فلماذا جاءت هذه الاستقالة، وعلى الرئاسة ان تقوم بهذا الدور وعرفنا دكتاتورية الأغلبية في اللجان وفي الانتخابات الرئاسية للجنة، واللجان بها نوع من الشراسة، وإذا تريد للمجلس ان يستمر لفصل تشريعي كامل فيجب ان نعالج هذه الأمور.

والرسالة الرابعة: الكويتيون أصبحوا أغرابا في بلدهم والقدرات السكانية زادت ووجود الوافدين بزيادة ضعف الكويتيين لكن أيا كان فإذا كان له دور في الأغذية الفاسدة فيجب ان يكون لنا دور وعلى الحكومة الرقابة الشديدة، وعلى السموم التي تدخل في بطوننا، اقتراح العمير موضوعي وعلى المرافق والتشريعية ان تجتمع وتقر الهيئة وتقر جزاءات بالقوانين حتى لو تصل الى الإعلام، أيا كان هذا التجار، لا نسترخض حياة الناس.

● فلاح الصواغ: القلاف قدم استقالته لعدم انسجامه مع الأعضاء علما بأنه حضر اجتماعا واحدا من 4 اجتماعات لو ما في اتهام على اللجنة سنوافق انما هناك اتهام واطلب التصويت.

● أحمد السعدون: الرسالة الأولى: هناك اقتراح على تكليف الرئيس لاحتواء موضوع استقالة القلاف. ● أحمد لاري: الاقتراح واضح واطلب أسبوعين.
● عبدالله البرغش: القلاف حضر اجتماعا من 4 اجتماعات وإذا لم ينسجم فالأفضل أسبوعين غير مقبول، إما أن يسحب استقالته أو نصوت على استقالته.
(موافقة على تأجيل البت على الرسالة لمدة أسبوعين).

● صباح الخالد: رحيما باستكمال اللجنة دراسة الكوادر المالية لكن هناك بعض الكلمات التي تعتبر تداخلا في الاختصاص فأرجو تعديل الرسالة.
● مزروق الغانم: ما عندنا مشكلة في شطب كلمة (كلفت). ● جمعان الحريش: هذه الرسالة تتعارض مع تكليف لجنة مشتركة بين المالية والتشريعية فالرسالة تحول الى اللجنة المشتركة وسيكون هناك تناقض.

● مزروق الغانم: التكليف الصار من المجلس لخرجه وتطبيقه للجان المالية والتشريعية وواجبنا قبل الجلسة الخاصة عدم وجود تكليف، وهذا ضروري لكي تكون هناك مرونة لعمل اللجنة، أما التكليف الصادر ما في أي اشكالية وعمل اللجنة المشتركة قائم.

● أحمد لاري: تكليف اللجنة المشتركة لمدة 3 أشهر، لكن تكليفنا سيكون مستمرا لمتابعة ديوان الخدمة المدنية، والأفضل ان تكون رسالتنا للجنة المشتركة.
● خالد السلطان (رئيس الجلسة): تكليف اللجنة لمناقشة سلم الرواتب الجديد وليس الكوادر.

● وليد الطبطبائي: هذا الطلب أرجو ان يذهب الى اللجنة المشتركة لأنه نفس موضوع البحث، نوافق لكن ● عبدالرحمن العنجري: طالما عقدنا خاصة للنظر في الرواتب وصدر قرار من المجلس، بتكليف اللجنة المشتركة بين المالية والتشريعية وعلينا احترام قرارات المجلس، وهذه اللجنة تنتظر في حلول «بنادول» وترقيعية والحل باصلاحات موضوعيا، القضية عبارة عن مديرين ومسؤولين فاسدين تعاونوا مع تجار فاسدين عندما أحيلوا للنيابة فبدات العملية تخف، المشكلة في نوعية المسؤولين في المنافذ، لا بد من الرقابة على المسؤولين لا نعطيهم «الخيط والمخيط»، لا بد من تعديل على قوانين المخالفات

وهذا استكمال للموضوع الذي طرح في جلسة خاصة ونرجو ان تقوم اللجنة بمراقبة ديوان الخدمة، ولكن هناك عبارات في الرسالة تعتبر تدخلا في الاختصاصات، ولكي نبعد عن شبهة التداخل في الاختصاص، نطلب من اللجنة استكمال دراسة الكوادر المالية ونحن مستعدون لحضور اللجنة في أي وقت ومستعدون للتعاون.
● مزروق الغانم: لا خلاف اطلاقا، نحن نكتفي هذه الرسالة من دون تكليف ونطلب التكليف.
● عبداللطيف العميري: في الجلسة

أحداء، والمعلومات أخذت من تقرير الإبراهيم: نحن سننصدي لهذا الفساد في الأغذية في مؤتمر صحافي وهذا الموضوع موجود في كل دول العالم وتوجد نقاط رقابة ومصادرة المواد الفاسدة، والقائه التهم على عواهنها غير صحيح، لدينا مندوبون ورؤية واضحة والحكومة هي التي قدمت هيئة الأغذية، والقانون يتكلم عن غرامة محدودة ولا يجوز التعدي على القانون، نريد دعم النواب للتحرك والإسراع في إقرار هيئة الأغذية.

● وزير الكهرباء والبلدية عبدالعزيز الإبراهيم: نحن سننصدي لهذا الفساد في الأغذية في مؤتمر صحافي وهذا الموضوع موجود في كل دول العالم وتوجد نقاط رقابة ومصادرة المواد الفاسدة، والقائه التهم على عواهنها غير صحيح، لدينا مندوبون ورؤية واضحة والحكومة هي التي قدمت هيئة الأغذية، والقانون يتكلم عن غرامة محدودة ولا يجوز التعدي على القانون، نريد دعم النواب للتحرك والإسراع في إقرار هيئة الأغذية.

● علي العمير: نحن لن نذهب الى مجلس الأمة في جلسته العادية امس على المداولة الاولى لقانون الخطة السنوية الثانية، كما اقر المداولة الثانية لقانون حماية المنافسة وأحاله الى الحكومة. وأرجأ المجلس التصويت على المداولة الثانية لمشروع المدينة الطبية بعد ان طلب مقرر اللجنة الصحية احالة التعديلات المقدمة الى اللجنة لمناقشتها مع الوزير. واجل المجلس كذلك تكليف لجنة المرافق العامة بالتحقيق في قضية اقلاع الطيار الكويتي بطائرة من دون وجود حماية أمنية. ووافق المجلس على انشاء وتأسيس محفظة (صندوق) لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصة في مداولته الثانية وأحاله الى الحكومة برأسمال لا يقل عن 50 مليون دينار، على ان يكون الطالب كويتي الجنسية او من ام كويتية. كذلك وافق المجلس على 5 رسائل واردة وهي: اقتراح النائب لاري بتأجيل البت في استقالة القلاف لمدة اسبوعين من لجنة الشكاوى ورسالة من رئيس اللجنة المالية بتكليفها بمواصله متابعتها لديوان الخدمة المدنية في دراسته لموضوع الكوادر، ووافق المجلس على احالة مشروع انشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية الى لجنة المرافق للاختصاص، كما وافق المجلس على تكليف اللجنة التعليمية بمناقشة وزير التربية في مواضيع منها تراكم الوظائف الاشرافية وعدم وجود شواغر وقرار تحديد الطلبة الدارسين في الجامعات الخاصة خارج الكويت بعدد 50 طالبا وتفعيل مادة القرآن الكريم في المراحل الدراسية، وفيما يلي التفاصيل:

● ما يستجد من أعمال.
● شعيب المويزري: نطلب تأجيل الموضوع لمدة اسبوعين.
● وتلا الأمين العام اقتراحا آخر بشأن تسرب الغاز في مدينة الأحمدى وتشكيل لجنة تحقيق في تسرب الغاز المستمر في مدينة الأحمدى ومعرفة أسبابه ومعالجته بما لا يضر صحة المواطنين وتكليف اللجنة البيئية بالتحقيق في هذا الموضوع.
● شعيب المويزري: نطلب التأجيل لأن مجلس الوزراء لديه لجنة وستعرض الأمر الأسبوع المقبل.
● وتلا الأمين العام اقتراحا آخر بشأن التجنيس العشوائي لفوزي الحميدي واعطائه الجنسية الكويتية وشقيقته ونطالب بتكليف لجنة الداخلية والدفاع بالتحقيق في هذا الموضوع.
● شعيب المويزري: اطلب التأجيل لمدة أسبوعين.
● وتلا الأمين العام اقتراحا بشأن إحالة قضية اقلاع طيار كويتي الى طهران أثناء الاضراب بوجود حماية أمنية للطائرة، والى لجنة المرافق العامة كحلقة تحقيق.
● صباح الخالد: الحكومة تطلب التأجيل لمدة أسبوعين.
● عدنان المطوع: هذه الحادثة كانت لتدخل الحكومة مع الطيران المدني والجميع كان موافقا على اقلاع هذه الطائرة ولم تقلع إلا إذا زودت بالوقود ووجود حماية للطائرة، وإذا كان التحقيق سيتم فيجب ضم كل المسؤولين في الطيران المدني والجهات الأخرى الى طلب التحقيق.
● مسلم البراك: الطائرة ما كانت لتطير إلا إذا سهل لها الوجود من دون حماية أمنية، وإحالتها للتحقيق أمر مهم.
● عمار العجمي: أرجو عدم التدخل في الأمور الفنية وقمت بنقل الاعتراض على ما حدث، فما حدث خطأ وخلل وكان من الممكن ان تكون هناك كارتة، مع العلم ان الاضراب كان سيتوقف بعد ساعتين ونصف، والإقلاع كان خطأ بكل المقاييس، والتسهيل الذي حدث لإقلاعه.
● سالم الأذينة وزير المواصلات: أرجو اعطائنا فرصة لجهة مختصة، وشكلت لجنة تحقيق لمدة أسبوعين وإذا كانت هناك ملاحظات عليها بعد ذلك واطلب اسبوعين.
● نبيل الفضل: الكلام في موضوع الطائرة من الناحية الفنية ماشي انما لماذا نتكلم عن الاضراب من جمعية غير معترف بها والطيار يستطيع ان يقلع دون وجود طاقم أمني، الخطوط الجوية جهزت الطائرة والطيران المدني أعطاه «Take off» ومو من شأن مجلس الأمة ان يدعم الاضراب، هذا الطيار لا بد من مكافأته.
● خالد السلطان: يجب الى طلب الحكومة لمدة اسبوعين.
● وتلا الأمين العام اقتراحا بتقديم بند طلبات التحقيق المدرجة على جدول الأعمال بعد بند الحصانة. موافقة 22، الحضور 44. عدم موافقة

طلبات الحصانة
● وتلا الأمين العام تقارير رفع الحصانة عن النواب نبيل الفضل ومحمد عبدالعيل ومسلم البراك في قضايا جنح صحافة ومرئي ومسومع - سعد الخنفور ومحمد هايف.
● جمال الشهاب (وزير العدل): المادة 50 هي فضل السلطات، وهذه الحالة هي التي تجسد تلك الحالة وموقف المجلس له الحق في تقرير الكيدية من عدمها وأوجب على الحكومة دعم رفع الحصانة تعاوننا مع المجلس، وسيكون موقفنا واضحا مع رفع الحصانة عن كل النواب بمسطرة واحدة.
● عدنان عبدالصمد: الاخوان في النيابة العامة أتوا بصيغة مغايرة تماما لمنطوق اللائحة لو أخذ بها فلا داعي لمناقشة دور الحصانة. مفهوم المادة هو أن العضو ارتكب الجريمة أثناء دور الانعقاد وكل التهم حدثت خارج دور الانعقاد، فأرجو تنبيه النيابة الى المذكرات التي ترسل الى المجلس فهي عكس

لوقوف على أسبابها الحقيقية ومعرفة المتسبب في وقوعها

إرجاء مقترح بتكليف لجنة شؤون البيئة بالتحقيق في كارثة محطة مشرف



الشيخ صباح الخالد والشيخ أحمد الخالد وأحمد الرجيب ود.فاضل صفر



حديث بين الشيخ أحمد الحمود ومحمد الصقر

● حسن القلاف: لماذا نسجل على الحديث يومياً، واضح أن هناك جماعة يقولون ما يريدونه وما يطلبونه، وأثنان مؤيدان واثنان معارضان قبلنا. والتقرير به إشكالات شكلية وموضوعية فمستقبلاً فإن تعريف الكيدية معروف ونرفض التعدي على الآخرين ونحرم طرفاً من حق التقاضي.

● عبدالحميد بدشتي: نحتفظ بحقنا في إبداء رأينا في أي موضوع لأن الموضوع حساس.

● جمعان الحربش: تم الموافقة على اثنين مؤيدين واثنين معارضين أقول إن هناك مشاريع مهمة والوقت يضيع في جدل متعمد أرجو التصويت على الاقتراح أرجو حسم هذا الجدل بالتصويت.

● وليد الطيببائسي: تكلم علي الدقباسي وتكلم مرزوق الغانم وتكلم الكثيرون.

● وتلا الأمين العام الاقتراح بقفل باب النقاش مرة أخرى.

موافقة 23، الحضور 43 (موافقة على قفل باب النقاش)

● ووجه السلطان (رئيس الجلسة) وفق المادة 89 إنذاراً للناخبين عدنان عبدالصمد وعبدالحميد بدشتي وانسحب النواب عبدالحميد بدشتي وعدنان المطوع ونبييل الفضل ومحمد الجويهل وعبدالصمد وأحمد لاري وصوت المجلس على تقرير اللجنة الخاص بالنائب نبيل الفضل في القضية جنح مرئي ومسموع والتقرير وافق على رفع الحصانة وجرى التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 47، الحضور 47.

موافقة على رفع الحصانة.

رفع الحصانة عن نبيل الفضل في التقرير التاسع، وكانت النتيجة:

موافقة 46، الحضور 46.

ترفع الحصانة

● رفع الحصانة عن نبيل الفضل التقرير العاشر:

موافقة 44، الحضور 44.

ترفع الحصانة.

● التقرير الحادي عشر لرفع الحصانة عن نبيل الفضل جنح مرئي ومسموع وكانت النتيجة:

موافقة 44، الحضور 44.

توافق على رفع الحصانة.

● رفع الحصانة عن النائب مسلم البراك (تقرير اللجنة عدم الموافقة على رفع الحصانة).

موافقة 29، عدم موافقة 17، الحضور 46.

● رفض المجلس رفع الحصانة عن مسلم البراك.

● التقرير الثالث عشر رفع الحصانة عن محمد الجويهل جنح صحافة:

موافقة 9، عدم موافقة 36، الحضور 44.

المجلس رفع الحصانة عن النائب محمد الجويهل.

● التقارير برفع الحصانة عن سعد الخنفور جنح بلدية:

موافقة 23، عدم موافقة 19، الحضور 42.

المجلس رفض رفع الحصانة عن سعد الخنفور وترفع الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة الساعة الواحدة برئاسة الرئيس أحمد السعدون.

رفع الحصانة عن النائب محمد هايف (تقرير اللجنة انتهى إلى عدم موافقة 24)

رفع الحصانة (رفع الحصانة)

عدم موافقة 13

الحضور 37

عدم الموافقة على رفع الحصانة عن هايف

رفع الحصانة عن النائب محمد الجويهل (تقرير اللجنة عدم الموافقة على رفع الحصانة)

موافقة 6

عدم موافقة الحضور

رفع الحصانة عن الجويهل

رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل قضية جنح صحافة وتقرير اللجنة موافقة على رفع الحصانة

موافقة 32

عدم موافقة

الموافقة على 5 رسائل واردة وهي: اقتراح لاري بتأجيل البت في استقالة القلاف لمدة أسبوعين ورسالة من رئيس اللجنة المالية تطلب تكليفها بمواصلة متابعتها لديوان الخدمة المدنية في دراسته لموضوع الكوادر وإحالة مشروع إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية إلى لجنة المرافق للاختصاص وتكليف اللجنة التعليمية بمناقشة وزير التربية في مواضيع منها تراكم الوظائف الإشرافية وعدم وجود شواغر وقرار تحديد الطلبة الدارسين في الجامعات الخاصة خارج الكويت بعدد 50 طالباً وتفعيل مادة القرآن الكريم في المراحل الدراسية



د.نايف الحجرف وأسامة المناور ود.علي العبيدي ود.فاضل صفر



شايح الشايح ومحمد الدلال ود.عبدالله الطريجي ومرزوق الغانم



عبدالله البرغش وفلاح الصواغ ود.وليد الطيببائسي



حوار باسم بين الشيخ محمد العبدالله ود.فيصل المسلم وأحمد الرجيب



الشيخ صباح الخالد متحدثاً



جمال الشهاب متحدثاً



عبدالعزیز الإبراهيم



د.محمد المطر متحدثاً

● عبد اللطيف العميري: هل أنا سب الناس وأتى لأطلب رفع الحصانة عنى كأنني بطل، اللجنة هي التي تحقق وتواجه في ساحة القضاء، اللجنة وتقارير اللجنة التشريعية هي رد قوي وبلغ لمن يشكك في الأغلبية، لكن هناك تقريرين يرفض رفع الحصانة عن الجويهل.

● محمد الجويهل: أعضاء اللجنة التشريعية يقولون الكيدية في قضية الجويهل، فهل سمعوا من الطرف الآخر، فإذا كان المواطن له حق عندي يفترض أن يأخذه، وقضية اقتحام المجلس كيف

تتمه المنشور 14

المادة 20 من الدستور.

● وليد الطيببائسي: الأخ وزير العدل استند إلى الدستور وعنده أريحية وأطالبه بتطبيق الدستور بأنه إذا رفعت الحصانة عن أي نائب، فيعلم ويبلغ المجلس بالإجراءات أثناء دور الإنعقاد، وهذا مخالف للدستور وعلى الوزير أن يبلغ المجلس بما تم من إجراءات مع النواب.

ويتم تبليغ المجلس بكل الإجراءات من استدعاء وتحقيق بين أدوار الإنعقاد، وعليه أن يرفع تقارير لما حدث في الصيف الماضي معي أنا والنائب محمد هايف.

● علي الدقباسي: سأتبنى نفس موقف اللجنة الرافض لرفع الحصانة، قاطعه النائب الطيببائسي بنقطة نظام.

● الطيببائسي: أقتراح على كل طلب 2 مؤيدين و2 معارضين.

● نبيل الفضل: أنا موافق على رفع الحصانة عنى في كل التقارير ولي نصيب الأسد في التقارير ولا تضيعوا وقت المجلس.

● عبد اللطيف العميري: حتى لو تنازل الأخ نبيل فلا بد للمجلس أن يصوت على رفع الحصانة.

● محمد الصقر: هناك سوابق كانت هناك 17 قضية ضدي برفع الحصانة، وأرجو أن نترك الموضوع للمجلس، لكن إذا كان العضو نفسه موافقاً فلماذا نصوت؟

● خالد السلطان: أقتراح إعطاء الدور للمسجلين.

● مرزوق الغانم: أقتراح 2 مؤيدين و2 معارضين للتقارير كلها.

(موافقة).

● عبيد الواسمي: الحصانة ليست حقاً شخصياً للنائب يتصرف فيه كيفما يشاء ويبقى المجلس هو من يقر.

● علي الدقباسي: عندما وضع المشرع الحصانة أراد أن يحميه ويمكنه من ممارسة دوره، واتحدى أن مسلم البراك سب أحداً أو أساء إلى أحد، فالبراك أحال الكثير من قضايا الفساد، فهذه القضية ترويع له، 30 ألفاً مسلم البراك، وهذا يؤكد أن الشعب الكويتي يثق بمسلم البراك، كلام البراك لا يمكن أن يكون به أمر شخصي، وفي النهاية هي مسؤولية المجلس وليست مسؤولية شخصية.

● عبدالصمد: التقريران رقم 24، 22 يفترض أن يأخذوا موافقة المجلس على إرجائهما على جدول الأعمال ثم يناقشان مع بقية القضايا.

● محمد الجويهل: المادة 166 كفلت حق التقاضي للجميع، واللجنة رفضت رفع الحصانة عنى في عدم حضور، وهذا مخالف، أريد أن ترفع عنى الحصانة، وهذا دليل على تخبط اللجنة برئيسها الذي اتهم في عدة قضايا قد تصل به إلى المؤبد، والمادة 110.

● عبيد الواسمي: هناك مخالفة في حديث النائب الجويهل، العبارة فيها مساس بأعضاء اللجنة وأنا أحد أعضائها، ووجهه التوقيع لأعضاء اللجنة، نحن لم يصلنا تقرير أصلاً.

● محمد الجويهل: بعض أعضاء اللجنة عندهم قضايا وغدا سيكونون في نفس الموقف، فهل عندهم الشجاعة لرفع الحصانة عن أنفسهم، كلمة كيدية هي حكم في النهاية، البعض يتحصن وراء الحصانة خله يترفع ويكون شجاعاً ويواجه القضاء.

رجاء الالتزام بإدارة الجلسة خلمه يحترمسون الأمانة والتزم أنت أيضاً.

طالما نؤمن بالقضاء وليس الكل يؤمن بالقضاء، أرفض قرار اللجنة بمصادرة حق القضاء للمشتكى وشكراً.

● محمد الدلال (مقرر اللجنة): اللجنة عندما بحثت في الملفات الواردة من النيابة وأرسلت كتاباً إلى كل الأعضاء وطلبت منهم حضور اللجنة للاستماع إلى آراءه فيما يتعلق بالتمه الموجهة ضده، فإن كل النواب لم يحضروا إلا النائب مسلم البراك هو الوحيد الذي حضر الجلسة، وقرار اللجنة أخذ بطريقة مجردة وحيادية.



د. محمد المطر ود. محمد الكندري وأسامة الشاهين ود. عادل الدمشقي وعمر الجمعي



مسلم البراك



عدنان عبدالصمد متحدثاً خلال الجلسة

أجاب المجلس لطلبها لمدة أسبوعين

الحكومة تطلب تأجيل نظر مقترح تكليف «البيئة» بالتحقيق في تسرب غاز «الأحمدي»

والتحدي الاقتصادي هو التحدي الحقيقي لهذا المجلس، نحن آخر معقل للاشتركية في العالم. حتى الفساد أصبح ثقافة فاسدة تصبغ قيم المجتمع فاسدة ويصبح مكافحتها من الصعب عمل للمكوثيين، وهذا أكثر مجلس يتحدث عن خفض الأسعار وليس هناك أي أفعال على الواقع، ومن الأهمية بمكان ألا تكون المناصب فيه بالتناوب أو الترضيات، هذا القانون يساعد الناس على أن يلمسوا أن هناك دولة تحميهم من جشع التجار، الإيجارات زهقت الكويتيين، والدولة لم توفر بدل إيجار مناسب، نريد أن نحمي الكويتيين، وتكون هناك رقابة على السوق حتى لا تاكل مدخرات المواطنين، منذ 2007 إلى اليوم مختلفون على من هو مجلس الإدارة.

● **مرزوق الغانم:** القانون تم التصويت عليه وصدر منذ 2007 واليوم نصوت على تعديل جزئي منه بحيث يكون المفوضون من 5 أشخاص وأشكر وزير التجارة على تجاوبه مع اللجنة، وأتمنى من الأعضاء أن تمكن من إقراره بدائلته الأولى والثانية، والقانون مفيد وجيد للتاجر الشريف والنظيف والمستهلك ويحمي التاجر من أي حرق للأسعار، ويمنع إهمار تكافؤ الفرص ويحمي حقوق الملكية الفكرية، ويجب على الحكومة تفعيل القانون بأسرع وقت.

● **علي العمير:** هذا القانون يحمي المواطن العادي من التلاعب بالأسعار. وله مردود إيجابي لرفع أداء السوق، فكما تمت المنافسة فسيعود إيجابيا على السلع المعروضة وعلى سعرها تخفضا والجشع والطمع وراء 90% من السلع التي تدخل الأسواق والاحتكار غير المبرر. ونتمنى أن نرى تفعيلاً للقانون ينعكس على المواطن.

● **عبد الرحمن العنجري:** هذا القانون قديم جدا منذ 2007 وهو لمنع الاحتكار وفي 2009 صدرت اللائحة التنفيذية ولم يفعل بالرغم من أن البنية التحتية والتشريعية لقانون الخصخصة التي مازال في أدرج الحكومة، والقانون يعطي الحق لوزير التجارة في تعيين مجلس الإدارة، نحن أمام مشكلة اقتصادية في الكويت حتى لا يكون هناك حماية للمستهلك وتقييم السلع والخدمات. هذا أحد القوانين التي يتطلبها الإصلاح الاقتصادي،

● **محمد الخليفة:** الحكومات السابقة ساعدت في وجود الاحتكار، فلو هناك مصنع ليس له اراض يربح السى منطقة الشويخ الصناعية ويفترض قسح المجال لتخفيض الأسعار، واحتكار شركة المواشي مرفوض، لابد من فتح شركات أخرى وكذلك المطاحن، حكومتنا رأسمالية اشتراكية يجب أن تحارب الاحتكار ونساع حرية المنافسة.

● **مسلم البراك:** هذا القانون مهم وخطير لمنع الاحتكار وحماية المنافسة، الحكومة لا تريد أن تطبق القانون لا تستطيع أن تواجه التجار، أريد أن يقف الوزير ليخلق الاطمئنان ويقول للناس ما المعوقات ويبرر عدم تطبيقه، قضية المناصب أصبحت هما الرئيس الوزراء السابق ناصر المحمد لتعزيز تحالفاته من أجل كرسية، كبار التجار الذين يحضرون الأغذية الفاسدة الآن ففتح لهم مؤسسات الحكم، انتشار السرطان في اجساد المواطنين، شركات استثمار تقول النفط المصدر الوحيد وتقول ان هذه مشكلة الحكومة، والفاسون

● **عبدالله العنجري:** هذا القانون قديم جدا منذ 2007 وهو لمنع الاحتكار وفي 2009 صدرت اللائحة التنفيذية ولم يفعل بالرغم من أن البنية التحتية والتشريعية لقانون الخصخصة التي مازال في أدرج الحكومة، والقانون يعطي الحق لوزير التجارة في تعيين مجلس الإدارة، نحن أمام مشكلة اقتصادية في الكويت حتى لا يكون هناك حماية للمستهلك وتقييم السلع والخدمات. هذا أحد القوانين التي يتطلبها الإصلاح الاقتصادي،

● **عبدالله العنجري:** هذا القانون قديم جدا منذ 2007 وهو لمنع الاحتكار وفي 2009 صدرت اللائحة التنفيذية ولم يفعل بالرغم من أن البنية التحتية والتشريعية لقانون الخصخصة التي مازال في أدرج الحكومة، والقانون يعطي الحق لوزير التجارة في تعيين مجلس الإدارة، نحن أمام مشكلة اقتصادية في الكويت حتى لا يكون هناك حماية للمستهلك وتقييم السلع والخدمات. هذا أحد القوانين التي يتطلبها الإصلاح الاقتصادي،

● **عبدالله العنجري:** هذا القانون قديم جدا منذ 2007 وهو لمنع الاحتكار وفي 2009 صدرت اللائحة التنفيذية ولم يفعل بالرغم من أن البنية التحتية والتشريعية لقانون الخصخصة التي مازال في أدرج الحكومة، والقانون يعطي الحق لوزير التجارة في تعيين مجلس الإدارة، نحن أمام مشكلة اقتصادية في الكويت حتى لا يكون هناك حماية للمستهلك وتقييم السلع والخدمات. هذا أحد القوانين التي يتطلبها الإصلاح الاقتصادي،

● **عبدالله العنجري:** هذا القانون قديم جدا منذ 2007 وهو لمنع الاحتكار وفي 2009 صدرت اللائحة التنفيذية ولم يفعل بالرغم من أن البنية التحتية والتشريعية لقانون الخصخصة التي مازال في أدرج الحكومة، والقانون يعطي الحق لوزير التجارة في تعيين مجلس الإدارة، نحن أمام مشكلة اقتصادية في الكويت حتى لا يكون هناك حماية للمستهلك وتقييم السلع والخدمات. هذا أحد القوانين التي يتطلبها الإصلاح الاقتصادي،

● **عبدالله العنجري:** هذا القانون قديم جدا منذ 2007 وهو لمنع الاحتكار وفي 2009 صدرت اللائحة التنفيذية ولم يفعل بالرغم من أن البنية التحتية والتشريعية لقانون الخصخصة التي مازال في أدرج الحكومة، والقانون يعطي الحق لوزير التجارة في تعيين مجلس الإدارة، نحن أمام مشكلة اقتصادية في الكويت حتى لا يكون هناك حماية للمستهلك وتقييم السلع والخدمات. هذا أحد القوانين التي يتطلبها الإصلاح الاقتصادي،

● **عبدالله العنجري:** هذا القانون قديم جدا منذ 2007 وهو لمنع الاحتكار وفي 2009 صدرت اللائحة التنفيذية ولم يفعل بالرغم من أن البنية التحتية والتشريعية لقانون الخصخصة التي مازال في أدرج الحكومة، والقانون يعطي الحق لوزير التجارة في تعيين مجلس الإدارة، نحن أمام مشكلة اقتصادية في الكويت حتى لا يكون هناك حماية للمستهلك وتقييم السلع والخدمات. هذا أحد القوانين التي يتطلبها الإصلاح الاقتصادي،

● **عبدالله العنجري:** هذا القانون قديم جدا منذ 2007 وهو لمنع الاحتكار وفي 2009 صدرت اللائحة التنفيذية ولم يفعل بالرغم من أن البنية التحتية والتشريعية لقانون الخصخصة التي مازال في أدرج الحكومة، والقانون يعطي الحق لوزير التجارة في تعيين مجلس الإدارة، نحن أمام مشكلة اقتصادية في الكويت حتى لا يكون هناك حماية للمستهلك وتقييم السلع والخدمات. هذا أحد القوانين التي يتطلبها الإصلاح الاقتصادي،

● **عبدالله العنجري:** هذا القانون قديم جدا منذ 2007 وهو لمنع الاحتكار وفي 2009 صدرت اللائحة التنفيذية ولم يفعل بالرغم من أن البنية التحتية والتشريعية لقانون الخصخصة التي مازال في أدرج الحكومة، والقانون يعطي الحق لوزير التجارة في تعيين مجلس الإدارة، نحن أمام مشكلة اقتصادية في الكويت حتى لا يكون هناك حماية للمستهلك وتقييم السلع والخدمات. هذا أحد القوانين التي يتطلبها الإصلاح الاقتصادي،

● **عبدالله العنجري:** هذا القانون قديم جدا منذ 2007 وهو لمنع الاحتكار وفي 2009 صدرت اللائحة التنفيذية ولم يفعل بالرغم من أن البنية التحتية والتشريعية لقانون الخصخصة التي مازال في أدرج الحكومة، والقانون يعطي الحق لوزير التجارة في تعيين مجلس الإدارة، نحن أمام مشكلة اقتصادية في الكويت حتى لا يكون هناك حماية للمستهلك وتقييم السلع والخدمات. هذا أحد القوانين التي يتطلبها الإصلاح الاقتصادي،

● **عبدالله العنجري:** هذا القانون قديم جدا منذ 2007 وهو لمنع الاحتكار وفي 2009 صدرت اللائحة التنفيذية ولم يفعل بالرغم من أن البنية التحتية والتشريعية لقانون الخصخصة التي مازال في أدرج الحكومة، والقانون يعطي الحق لوزير التجارة في تعيين مجلس الإدارة، نحن أمام مشكلة اقتصادية في الكويت حتى لا يكون هناك حماية للمستهلك وتقييم السلع والخدمات. هذا أحد القوانين التي يتطلبها الإصلاح الاقتصادي،



صالح عاشور

والمقيم مع حفظ السرية وعدم التشهير به، لذا فإني أقدم بالاقتراح برغبة لانشاء حساب مصرفي بجميع البنوك المحلية باسم «حساب ابراء الذمة المالية»، ويكون الابداع وجود طريقة ما يمكن لى أراد ان يبرئ ذمته المالية من اعادة هذه المبالغ المالية عشوائي وتتصرف معها بانثاقائية،

ووجه لي انذارا، بل يجب عرضه على المجلس ويقر المجلس.

● **خالد السلطان:** كلام الأخ عدنان صحيح وأنا اعتذر عن هذا الخطأ.

● **مشروع حماية المنافسة:** وافق

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين



ووجه لي انذارا، بل يجب عرضه على المجلس ويقر المجلس.

● **خالد السلطان:** كلام الأخ عدنان صحيح وأنا اعتذر عن هذا الخطأ.

● **مشروع حماية المنافسة:** وافق

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين



أسامة الشاهين ود.عادل الدمشقي

ووجه لي انذارا، بل يجب عرضه على المجلس ويقر المجلس.

● **خالد السلطان:** كلام الأخ عدنان صحيح وأنا اعتذر عن هذا الخطأ.

● **مشروع حماية المنافسة:** وافق

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين



أسامة الشاهين ود.عادل الدمشقي

ووجه لي انذارا، بل يجب عرضه على المجلس ويقر المجلس.

● **خالد السلطان:** كلام الأخ عدنان صحيح وأنا اعتذر عن هذا الخطأ.

● **مشروع حماية المنافسة:** وافق

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين



أسامة الشاهين ود.عادل الدمشقي

ووجه لي انذارا، بل يجب عرضه على المجلس ويقر المجلس.

● **خالد السلطان:** كلام الأخ عدنان صحيح وأنا اعتذر عن هذا الخطأ.

● **مشروع حماية المنافسة:** وافق

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

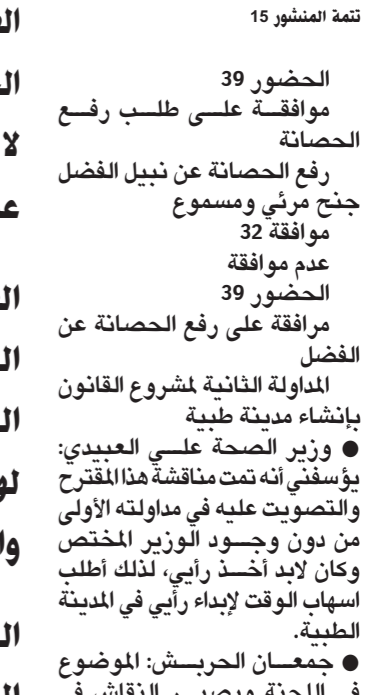
● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين



أسامة الشاهين ود.عادل الدمشقي

ووجه لي انذارا، بل يجب عرضه على المجلس ويقر المجلس.

● **خالد السلطان:** كلام الأخ عدنان صحيح وأنا اعتذر عن هذا الخطأ.

● **مشروع حماية المنافسة:** وافق

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

● **علي الدقباسي:** هذا من القوانين

تمة المنشور 15

الحضور 39
موافقة على طلب رفع الحصانة

رفع الحصانة عن نبيل الفضل
جنح مرثي ومسموع
موافقة 32
عدم موافقة
الحضور 39

مرافقة على رفع الحصانة عن الفضل
الدولة الثانية لمشروع القانون بإنشاء مدينة طبية

● **وزير الصحة علي العبيدي:** يؤسفني أنه تمت مناقشة هذا المقترح والتصويت عليه في مداولته الأولى من دون وجود الوزير المختص وكان لابد أخذ رأيي، لذلك اطلب اسهاب الوقت لإبداء رأيي في المدينة الطبية.

● **عبدالله العنجري:** ما عندي مشكلة ولكن كان من الأولى سماع الوزير وذا ترون ان رأيي غير مجد.

● **محمد الكندري:** اطلب تأجيل التصويت على المشروع في المداولة الثانية لأن هناك تعديلات مقدمة وستنظرها اللجنة.

● **مؤافقة على التاجيل**
● **خالد السلطان:** مقدم تعديلات كثيرة على مشروع القانون وليس بها تعديلات مالية.

● **عدنان المطوع:** إنشاء مدينة طبية وهو موجود ضمن الخطة فلا بد ان نلتزم بالخطة كاملة.

الخطة السنوية
● **أحمد السعدون:** يصوت عليه في المداولة الأولى

● **وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الأولى للخطة السنوية الثانية وكانت النتيجة**
موافقة 28

عدم موافقة 15
امتناع 5
الحضور 48

● **وتلا الأمين العام اقتراحا بشأن** تمديد الجلسة الى الساعة السادسة مساء.

موافقة 23، عدم موافقة، الحضور.

عدم موافقة على الطلبة.
● **عدنان عبدالصمد:** المادة 89 كان الأخ خالد السلطان مترشحا للجلسة

دشتي يستفسر من وزير النفط عن المنطقة المحايده بين الكويت والسعودية

الخاصة بالعمليات المشتركة في المنطقة المحايده المقسومة؟
● **ما الاجراءات المتبعة في حالة عدم مطابقة الواد** التي تم توريدها او تشغيلها للمواصفات المطلوبة؟
● **يرجى موافاتي بأسماء رؤساء واطباء أعضاء مجلس** الإدارة لكل من الشركة الكويتية لنفط الخليج المطلة عن الكويت، وشركة شيفرون العربية الممتلة عن السعودية مع بيان تفصيلي لخبراتهم العملية ومؤهلاتهم العلمية والأكاديمية وتاريخ تعيين كل منهم والرواتب وكل الامتيازات المالية او الميزبات الأخرى التي يتقاضاها كل منهم؟

● **يرجى موافاتي بنسخة من الاتفاقية المشتركة** للمنطقة المقسومة والمبرمة بين الشركة الكويتية لنفط الخليج المطلة عن الكويت وشركة شيفرون العربية الممتلة عن السعودية؟

● **يرجى افادتي** بالية العمل المشترك للشركتين في ظل الاتفاقية المبرمة والاقراص متغيرة السرعة المتعلقة بالمنطقة المحايده المقسومة مع تازيدي بشأن ذلك ببيان تفصيلي بالاتي:

1- **يرجى موافاتي بنسخة من الاتفاقية المشتركة** للمنطقة المحايده المقسومة والمبرمة بين الشركة الكويتية لنفط الخليج المطلة عن الكويت وشركة شيفرون العربية الممتلة عن السعودية.

2- **يرجى موافاتي بنسخة من تقارير ديوان** المحاسبة للعام 2010/2011 فيما يخص وزارة النفط؟
● **هل يجوز تغيير المواصفات بعد ترسية العقود**

وجه النائب عبدالحميد دشتي سؤالاً برلمانياً الى وزير النفط هاني حسين جاء كالتالي: تعتبر المنطقة المقسومة المحايده بين الكويت والمملكة العربية السعودية ذات اهمية اقتصادية وقومية للكويت، ونتيجة لتلك الاهمية فقد ابرمت الشركة الكويتية لنفط الخليج ممثلة عن الكويت وشركة شيفرون العربية الممتلة عن السعودية الاتفاقية المشتركة للمنطقة المقسومة. ونظرا لأن الكويت داخلية في اتفاقيات وعقود مشاركة في مختلف مجالات الطاقة لذا يرجى افادتي وتزويدي بالاتي:

● **يرجى موافاتي بنسخة من الاتفاقية المشتركة** للمنطقة المقسومة والمبرمة بين الشركة الكويتية لنفط الخليج المطلة عن الكويت وشركة شيفرون العربية الممتلة عن السعودية.

● **يرجى موافاتي بنسخة من جميع عقود توريد** وتشغيل الطاقة الكهربائية والاقراص متغيرة السرعة المتعلقة بالمنطقة المحايده المقسومة مع تازيدي بشأن ذلك ببيان تفصيلي بالاتي:

1- **يرجى موافاتي بنسخة من الاتفاقية المشتركة** للمنطقة المحايده المقسومة والمبرمة بين الشركة الكويتية لنفط الخليج المطلة عن الكويت وشركة شيفرون العربية الممتلة عن السعودية.

2- **يرجى موافاتي بنسخة من تقارير ديوان** المحاسبة للعام 2010/2011 فيما يخص وزارة النفط؟
● **هل يجوز تغيير المواصفات بعد ترسية العقود**

مطيع يقترح رفع بدل الإيجار إلى 300 دينار

قدم النائب حمد مطيع اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته لما كان للمواطنين في المجتمع احتياجات مهمة وضرورية كالمسكن اذ هو المكان الذي يحتججه المواطن للشعور بالراحة والطمأنينة له ولافراد أسرته ولتعدد احتياجات المواطن لمسكن يليق به وبأسرته ولزيادة اعداد افراد الاسرة ونظرا لما يعانيه المواطنون من ارتفاع جنوني وغير مبرر في الاسعار ولرفع البعب عن الاسر الكويتية، ونص الاقتراح على زيادة بدل الإيجار من 150 الى 300 دينار لرفع المعاناة عن المواطنين.

الصقري يقترح تطوير الواجهة البحرية للصليبخات

قدم النائب محمد الصقر اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: يعتبر الشاطئ البحري الممتد مقابل منطقة الصليبخات المتنفس الترويحي للكثافة السكانية المقيمة في المنطقة والتي تستدعي ضرورة تطويرها وتقديم جميع الخدمات لمرتادي هذا الشاطئ الذي يتطلب تطويره، وتوضيح الخطوط الرسمية التي تتخذها للصليبخات وانشاء جميع الخدمات الحديثة لمرتادي تلك المنطقة وتجميلها لتتوافق مع التطور العمراني في البلاد.

اليحيى يسأل عن قرارات جليب الشيوخ

وجه النائب فيصل اليحيى سؤالاً برلماناً الى وزير الكهرباء والماء ووزير الدولة لشؤون البلدية عبدالعزيز الابراهيم وجاء نص السؤال كالتالي: حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم 1209 بتاريخ 2011/8/21 في شأن القرارات اللازم اتخاذها بشأن منطقة جليب الشيوخ والتي شكلت بناء عليه لجنة برئاسة وزير الأشغال العامة ووزير البلدية للبحث عن حلول لمشكلات منطقة جليب الشيوخ.

لذا يرجى افادتي بالاتي:

1- **بيان بعدد الاجتماعات التي عقدها اللجنة المذكورة اعلاه وصورة** عن جميع محاضر تلك الاجتماعات وما النتائج والتوصيات التي انتهت اليها اللجنة؛ وصورة عن كل المراسلات والمخاطبات التي تمت بين اللجنة والجهات الحكومية المختصة.

2- **ما الاجراءات التنفيذية التي اتخذتها او ستخدها وزارة البلدية** في هذا الشأن؟

وزير الإعلام: مستعد للرد على الاستجواب في جلسة علنية وأمل أن تصل الحقيقة للجميع

أكد وزير الإعلام الشيخ محمد العبدالله استعداداه للرد على محوري الاستجواب المقدم اليه بصفته من النائب حسين القلاف في جلسة علنية، معرباً عن الأمل في ان تصل الحقيقة الى أهل الكويت وممثلهم في مجلس الأمة.

وقال العبدالله في تصريح للصحافيين عقب جلسة مجلس الأمة العادية أمس تعليقا على ما ورد في طلب الاستجواب المقدم اليه «اللتو تلقيت صحيفة الاستجواب بشكل غير رسمي ولم أتمكن من قراءتها بسبب وجودي داخل قاعة عبدالله السالم وأداتي دوري المنوط بي». وأضاف ان مبداه في التعامل مع أي أداة دستورية يقوم على أساس «قبول تلك الأداة شكلا وموضوعا ومناقشتها في

جلسة علنية دون الحاجة لاستغلال ما يمكن تفعيله من أدوات لائحية».

وأعرب عن الشكر والتقدير للنائب القلاف «الذي سيكثني من الرد على ما قدم لي من تساؤلات في الاستجواب» متمنيا في الوقت ذاته ان «تصل الحقيقة لأهل الكويت وممثلهم في مجلس الأمة ان شاء الله».

وكان النائب القلاف تقدم في وقت سابق بطلب لاستجواب وزير الإعلام بصفته يتضمن محورين اولهما «التعدي على بعض مواد الدستور»، فيما يشير المحور الآخر الى ما اسماه بـ «الاخلاق والتراخي في تطبيق واجب الرقابة على بعض الجهات الاعلامية الخاصة».

الحريش يسأل وزيري الخارجية والداخلية عن تصريحات خلفان

تصريحات الفريق ضاحي خلفان مع تزويدي بكل ما يبث القيام بهذه الاتصالات او المخاطبات الرسمية وما النتائج و القرارات التي أسفرت عنها وما تبشأنها؟

● **هل لدى وزارة الخارجية اي اجراءات** معتمدة ورسمية للرد على اي جهة او طرف خارجي يوجه اساءات معتمدة ومبررات افتراء ضد اي شخصية او جهة او مجموعة من ابناء الكويت مع ضرورة تزويدي بهذه الاجراءات ان وجدت بالاضافة الى توضيح الخطوات الرسمية التي تتخذها الوزارة بشأن الحالات المشابهة سابقا؟

● **هل حصلت وزارة الخارجية على اي تقارير** رسمية سواء كانت اقلية او دولية تؤكد ادعاءات الفريق ضاحي خلفان مع ضرورة توضيح مصادر هذه التقارير وهل قامت الوزارة بتحويلها الى الجهات الامنية رسميا لاثبات صحتها؟

تصريحات الفريق ضاحي خلفان مع تزويدي بكل ما يبث القيام بهذه الاتصالات او المخاطبات الرسمية وما النتائج و القرارات التي أسفرت عنها وما تبشأنها؟

● **هل لدى وزارة الخارجية اي اجراءات** معتمدة ورسمية للرد على اي جهة او طرف خارجي يوجه اساءات معتمدة ومبررات افتراء ضد اي شخصية او جهة او مجموعة من ابناء الكويت مع ضرورة تزويدي بهذه الاجراءات ان وجدت بالاضافة الى توضيح الخطوات الرسمية التي تتخذها الوزارة بشأن الحالات المشابهة سابقا؟

● **هل حصلت وزارة الخارجية على اي تقارير** رسمية سواء كانت اقلية او دولية تؤكد ادعاءات الفريق ضاحي خلفان مع ضرورة توضيح مصادر هذه التقارير وهل قامت الوزارة بتحويلها الى الجهات الامنية رسميا



رياض العدساني



فيصل الجحفي وبدر الداوم وشايح الشايح ومحمد الدلال، و.فيصل المسلم والرئيس أحمد السعدون، و.نايف الجحرف وعبدالله العميري ونايف المراد



د.علي العبيدي متحدثاً في الجلسة

مقرر "الصحية" الكندري طلب إحالة التعديلات المقدمة إلى اللجنة لمناقشتها مع الوزير

المجلس يرجئ التصويت على المداولة الثانية لمشروع المدينة الطبية

تنمة المنشور 16

موافقة على المداولة الأولى، التصويت على المداولة الثانية.

موافقة 47، عدم موافقة 48، الحضور 48.

موافقة على المداولة الثانية لقانون حماية المنافسة، ويحال إلى الحكومة.

وتلا الأمين العام اقتراحا بتمديد الجلسة إلى حين الانتهاء من القوانين.

موافقة 49، الحضور 49.

موافقة على تمديد الجلسة.

● قانون إنشاء محافظة مالية لدعم الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصة وعبارة عن قرض حسن، ويسد على أقساط لمدة 10 سنوات.

● وزير التربية نايف الجحرف: هناك سياسة معتمدة للقبول في التعليم العالي أو في سياسة الابتعاث، ونحرص على أن يكون هناك الحد الأدنى، وفيما يتعلق بالمحافظة الحكومية ندعم مثل هذا المقترح، وسندعم هذه المحافظة، ووفقا للشروط والضوابط التي تضعها وزارة التعليم العالي، هذا شيء جيد وسندعم مثل هذا النوع، واقترح أن يتم التصويت على المداولة الأولى.

● علي الدقباسي: الدولة فشلت في قبول الكويتيين الحاصلين على نسبة في الحصول على مقعد.

في هيئة الإستثمار والتأمينات الاجتماعية أفسدوا البلد، القضية في التطبيق مو في القوانين نحن الدولة الوحيدة التي لا تطبق القانون وبدانا ننشك في قدرة الوزراء ونشك ان هناك حكومة خفية، القضية قضية حكومة ونهج هل نهجكم تغير عن ناصر المحمد ام لا، نهج ناصر المحمد هو الذي يدير البلد، رجل منهم ودمر البلد وخرّب الكويت واكبر راس في الشرق الاوسط، اذا كانت الحكومة لديها نهج في مكافحة الفساد ما في شيء يمنعكم لعدد بناء الكويت، الحكومة ما راح تفيدنا، والسلطة لو تريد تحركنا بالشارع سياسيا لنحرقنا حكومة تريد تشتغل على عيني ورأسي والا فالباب مفتوح توكلوا على الله، هناك كبار تجار يحتكرون الكويت وكان الكويت لهم، لن نقبل بان ترأهن على مستقبل الكويت.

● نقترح قفل باب النقاش والانتقال للتصويت على التعديل المطروح. (موافقة).

● وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الأولى عن مشروع قانون بالتعديل على قانون حماية المنافسة، وكانت نتيجة التصويت كالتالي:

موافقة 47، عدم موافقة 48، امتناع 47.

بيت وكم نتمنى ان نواكب هذه الطفرة التعليمية واعطاء ومراعاة الحق الانساني بالتعليم لذلك نحن قدمنا هذا القانون لايماننا بحق الانسان في التعليم واقترح بالمداولة الثانية مناقشة بعض التعديلات عليه بما يضمن شمول كل من المبعثات او الهيئة للاستفادة من الصندوق، وكذلك اقترح عدم تحديد عمر المستفيد من الصندوق والغاء المادة الخامسة التي تتحدث عنه من الحكومة من عدمه.

● فيصل المسلم: اتمنى ان يستفيد هؤلاء الشباب من الصندوق لانهم عاطلون عن العمل وعن الدراسة ويجب ان نقرر حقوق الناس في التعليم وهذا القانون ليس خطة ابتعاث ثانية.

● وزير التربية نايف الجحرف: انا فقط اؤكد ان حق التعليم مكفول ونحن ملزمون بحقوق المواطنين والشباب ولكن لكسي يؤتي هذا الصندوق فصاره يجب ان تمنح وزارة التربية الفرصة لمعالجة الامور الفنية والتفاصيل المتعلقة بهذا القانون من خلال الالاتة التنفيذية مع تاكيدنا الموافقة على الاطار العام للقانون.

● عدنان عبدالصمد: اقترح اقفال باب المناقشة والتصويت بما اتنا متفقون.

● وزير التربية والتعليم نايف الجحرف: يجب ألا تعطى الإشارة إلى ان الصندوق هو البديل لخطة الابتعاث أو يتم اللجوء اليه في حال الرفض من خطة البعثات أو حتى جامعة الكويت ويجب ان يراعى عند اقرار هذا الصندوق جودة التعليم.

● مقرر اللجنة التعليمية جمعان الحريش: هذا الصندوق ليس خطة ابتعاث اخرى ويشترط ان يستفيد منه غير الموظفين او طلبية في معهد او جامعة الكويت فاعلم من يستفيد منه بطالة وعاطلون عن العمل.

● وجرى التصويت على المداولة الأولى للاقتراح بقانون إنشاء محافظة مالية بمبلغ 50 مليون دينار للتعليم العالي في الخارج ووزارة اعانة اجتماعية خاصة في مسالة مضايقة الطلبة والناس من قبل بعض القيادات فيها.

● د.فيصل المسلم: شكر للاح مرزوق الغانم عن تنازله عن دوره لي للمرة الاولى منذ دخول هذا المجلس، لا يخفى ان التعليم هو اساس التنمية والمواطن الكويتي اصبح يرفض من التعليم العالي بسبب العجز الحكومي في الجامعة فما باننا بمن لا يحصلون على النسب الممكنة للدخول للجامعة ولديهم رغبة في استكمال تعليمهم وبالإمس السعودية خرجت آلاف الطلبة في مشروع الملك عبدالله واصبح بالسعودية دكتور في كل

القانون، وأنا متأكد ان هذا الصندوق سيشهد إقبال عدد كبير من الشباب، وسيحقق فقرة نوعية في التعليم، وأريد أن أتبه الإخوان على أن العدد الكبير من الطلبة الذين سيذهبون من خلال هذا الصندوق سيواجهون مشكلة في إدارة المعاملات التابعة للتعليم العالي لأن هذه الإدارة تأخذ 7 أشهر أو أكثر لمعالجة بعض شهادات الطلبة وأنا سأقدم تعديلا على القانون بما يقضي بمعادلة

مقرر لجنة الشؤون التعليمية بدر الداوم: نحن في اللجنة نشهد بتعاون وزير التربية مع اللجنة وتأييده للاقتراح، وهذا موقف يعبر عن تعاون وزير التربية معنا بهذا الجانب، وهذا القانون وهذا التعاون جيد المطر (نقطة نظام): للأسف خطة التنمية لم تات على خطة البعثات الدراسية، وهذا خلل في الخطة، لذلك لابد من اقرار هذا

مقرر اللجنة المناقشة: لا نريد ان نعرقل هذا القانون لكن القوانين التي بها كلفة مالية يجب ان تعرض على اللجنة المالية ولجنة مشتركة.

● فيصل المسلم: هي محافظة تستثمر ولا بها شيء وانا هي تعرقل القانون نسحب الاقتراح.

● جمعان الحريش: اقترح ألا تقل عن 50 مليون بحيث تكون تدريجية.

● خالد السلطان: التنمية الحقيقية هي في عقول البشر، والمجلس عليه واجب توفير المال لاستثمار ابناءنا.

● السعدون: صاوت نداء بالاسم على التعديل.

● جمعان الحريش: تم التوافق على ألا تقل عن 50 مليون دينار.

موافقة على التعديل بحيث يكون المبلغ لا يقل عن 50 مليون.

● نايف الجحرف: وزارة المالية تكلف باختيار الجهة التي تصرف وتستثمر المحافظة.

● وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الثانية وكانت نتيجة التصويت: موافقة 45، عدم موافقة، الحضور 45.

موافقة على إنشاء وتأسيس محافظة للطلبة في المداولة الثانية، ويحال للحكومة.

● أكاديمي جابر للعلوم التطبيقية.

● وتلا الأمين العام اقتراحا بشأن تأجيل النظر في اكااديمية جابر نظرا لانه يحتوي على 35 مادة.

موافقة وترفع الجلسة.



الشيخ محمد العبدالله وشعيب الموزيري وم.سالم الأنيبة

الأقلية تنسحب من الجلسة احتجاجاً على حجر آرائها وتفرد الأغلبية بالقرار

حملت الرسالة التي وجهها النواب المنسحبون من جلسة أمس، نذر التصعيد والمواجهة بين الأقلية والأغلبية، واستبعاد استمرار المجلس الحالي أربع سنوات.

ولوح النواب المنسحبون خلال مؤتمر صحافي عقده بعد انسحابهم من جلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن طلبات رفع الحصانة، لوجوا بإجراءات استثنائية في حال استمرت الأغلبية في تهمةهم تصل إلى حد «التخريب».

بداية أوضح النائب عبدالمجيد دشني أن منع فرصة الحديث لأعضاء غير المسجلين ومنع المسجلين من الكلام مخالف للألحة ويدل على ضعف الرئاسة والتكتيك الذي تتبعه الأغلبية مستائلا لماذا هذه الفوضى ولماذا الحجر على آرائنا ونحن أحرار فيما نبيده من آراء؟ مبينا أن السبب في ذلك لنعمه والنواب الذين انسحبوا من قول كلمة الحق والتشديد على المبدأ العام الذي ورد في النطق السامي حيث كان صاحب السمو الأمير واضحا بأنه يريدنا دولة مؤسسات وقانون ويؤمن بعادلة ونزاهة القضاء ولن يسمح بتجاوز القانون وهذا هو مطلب الشعب الكويتي ومطلبنا نحن كذلك.

وشدد دشني على أننا لا يمكن أن نفتت على سلطة قضائية عندما تطلب رفع الحصانة عن أحد خاصة إذا كان هذا الطلب يتماشى مع الدستور وحق التقاضي المكفول للجميع سواء النواب أو خصومهم معتبرا أن ما حصل هو النفاق تهديدي حتى لا يتم رفع الحصانة عن النواب الذين اقتحموا البرلمان.

وبين دشني أن رئاسة المجلس خالفت المادتين 80، 81 وكل الالاتة وانتهكت الدستور في المادة 29 ولم تعامل بسواسية مع النواب وبالتالي لم يكن امام نواب الأقلية الا تسجيل موقف بالانسحاب من الجلسة، وليشهد أهل الكويت أن الامور في هذا المجلس ماضية من سيئ إلى أسوأ في ظل رئاسة دكتاتورية وتكتيك مع الأغلبية.

وزاد «يا أهل الكويت نحن لا نضرب «معدل» ولا نعلم الغيب، ولكن اشهدوا وراقبوا ما سيحصل عندما يصل طلب النيابة العامة لرفع الحصانة عن المتهمين من النواب باقتحام المجلس، متمنيا ان يملك هؤلاء النواب الشجاعة وأن يلتزموا باقترائهم السابقة الموثقة بالصورة وعندما قالوا انهم هم المسؤولون عن الاقتحام وهم من يقفون في مواقف الشجعان والرجلة، بأن يقفوا تحت قبة البرلمان بهذه الشجاعة ويطلبوا رفع الحصانة عنهم ويهربوا الى القضاء كما فعل النائبان نبيل الفضل ومحمد الجويهل في جلسة أمس».

من الرئيس احمد السعدون الذي اطلق هذه العبارة قبل 12 عاما عندما كان رئيسا آنذاك.

وشدد الفضل على ان التشدد بهذه العبارة في منتهى الخطورة والاحتراف الدستوري لان مجلس الامة ليس سيد قراره وانما هو عبد للدستور وخادم للالاتة ولا يحق للمجلس برئاسة من ينحرف عن هاتين الويقتين ولا يملك بجميع اعضائه الحق في الابتعاد عن المعنى الدستوري او الالاتة، ومن سيقول المجلس سيد قراراته، نقول : لا يبيي ان سيد قراراتك في بيتكم.

واعتبر ان شيء مؤسف ان تقرر اللجنة التشريعية الكيدية في طلبات رفع الحصانة من عدمها بينما المادة 22 التي تستند عليها اللجنة تنص على ان اللجنة التشريعية والمجلس لا ينظران في توافر الالاتة من عدمها من الوجهة القضائية فهم ليسوا قضاة وانما يقتصر البحث فيما اذا كانت الدعوى كيدية يقصد بها منع العضو من اداء واجبه في المجلس.

واكد الفضل ان التحصن بالحصانة البرلمانية بحد ذاتها «وصمة عار» في جبين مجلس الامة والاعضاء الذين تحصنوا بالحصانة، مبينا ان الكيدية تنطبق اذا كانت الدعوى مرفوعة من طرف الحكومة لانها قد تسعى الى منع النواب من حضور الجلسات حتى تسقط استجواباتهم او حرمانهم من التصويت على بعض القوانين وهنا يكون دور اللجنة التشريعية وليس في القضايا المرفوعة من المواطنين، رافضا حرمان الناس من حقهم في مقاضاة الاعضاء.

واستهجن قول احد النواب ان عدم موافقة اللجنة التشريعية على رفع الحصانة عن النائب محمد الجويهل يدل على نزاهة اللجنة، مبديا اعتقاده ان عدم الموافقة من التشريعية على رفع الحصانة عن النائب الجويهل الهدف منه التولاسيما ان اللجنة يرأسها نائب متهم ايضا في قضية وخلال أيام سيأتي طلب رفع الحصانة عنه، متسائلا: كيف نثق بنزاهة هذه اللجنة؟

وحدز الفضل من ان هناك سعيًا محمومًا لاقصاء الأقلية وتهميشها وحتى لو اتحدنا في هذه الكتلة فلا نستطيع ان نقدم اي شيء وكما قال لي احد اعضاء الاغلبية: اي شيء تقدمه سنقتضضه، وبالتالي فاننا اوجه تحذيرا الى الاغلبية بانكم اذا متعنونا من ابداء رأي ناخبينا داخل المجلس بتكتيكاتكم هذه، فاعلموا ان ادوات التخريب كثيرة وسنحرم ناخبكم من ابداء آرائهم تحت قبة عبدالله السالم عن طريقكم، مذكرا بان احدى الجلسات السابقة

ورأى دشني ان رفع الحصانة عن النائب الجويهل دون غيره وذهاب رأي الأغلبية في المجلس بخلاف تقرير اللجنة التشريعية، ودون إتاحة الفرصة له للتعبير عن رأيه، دليل يبين كيفية إدارة الامور في هذا المجلس وتبرر في التعامل مع الاعضاء، مشيرا الى ان هذا التصويت تم بفرق الانتقام.

وتساءل الى متى نظل في هذا النهج؟ وهل يمكن أن يستمر الى نهاية الفصل التشريعي لـ 4 سنوات؟ اعتقد ان هذا لن يحصل.

من جهته اوضح النائب حسين القلاف ان ما حصل في جلسة الامس في منتهى الخطورة، فلا يمكن ان نأتي في الصباح الباكر لتسجيل اسمائنا للحديث ثم تأتي الاغلبية تقفز على حقنا في الحديث وتتهمنا بتعمد تعطيل الجلسة والقوانين، مضيفا: نحن نواجه دكتاتورية الاغلبية وحرمان الأقلية من ابداء وجهة نظرها والاهتمام والافتراء العلني.

وبين القلاف ان ما حصل هو تهديد لمنع رفع الحصانة عن النواب الذين اقتحموا مجلس الامة والحيلولة دون احالتهم الى النيابة العامة، معتبرا ان ما قام به رئيس الجلسة بتوجيه الانذار الى نائبين امر في غاية السوء لان النواب لجأوا الى رفع الصوت لانهم لم يعطوا حقهم في الحديث.

وذكر القلاف ان رئيس الجلسة لم يراع «شبية» وخبرة النواب وتعسف معهم من اجل ارضاء الاغلبية، والانسحاب تم حفاظا على كرامة النواب وانما كان هناك من يقول ان المجلس السابق كان مختطفا فانا اقول ان المجلس الحالي مختطف ايضا.

من ناحيته قال النائب نبيل الفضل انا في البداية اود ان اشكر النائب خالد السلطان لانه عندما عرضت عليه فكرة ترؤس مجلس الامة بعد الانتخابات رفض هذا الامر، على الرغم من ان كفته كانت الارجح لو انه دخل في سباق الرئاسة وبفارق كبير نظرا لوجود الكتلة التي ينتمي لها بكثير في المجلس، ولان كثيرين من النواب لم يكونوا يريدوا برئاسة السعدون.

اضاف الفضل في الوقت الذي احب فيه السلطان على موقفه لانه لم يكن انتهازيا وكان صادقا مع نفسه ولكن لاحقا ترشح لنصب نائب الرئيس، وما يحصل اليوم هو ان الرئيس السعدون مشغول جدا بالبروتوكولات ونائب الرئيس هو من يدير الجلسات، وتتحقق نبوءة السلطان بأنه غير قادر على ادارة الجلسات واخذ يدخلنا في اشكالات لها اول وليس لها آخر، ويبدو انه يحفظ عبارة «المجلس سيد قراراته»